عوامل تأخير الزواج لدى طلبة جامعة القدس

د. عمر الريماوي د. محمود أبوسمرة
جامعة القدس، القدس، فلسطين

Abstract

The factors that lead to late marriage for Al-Quds University Students

This study tests the tendency of Al-Quds University students to delay marriage, based upon a survey that included 348 students, during the second semester of the year 2007. The researchers used the descriptive methodology to analyze students' tendency to delay marriage while studying. The survey consisted of 26 paragraphs that included the following issues: the student, his\her relation with the university, family life and marriage. The study showed that the students gave an average evaluation in all fields of study. According to the study, there were no differences, related to the study variables, in the students' evaluations to the reasons of delaying marriage.

المستخلص

بحثت هذه الدراسة في اتجاهات طلبة جامعة القدس نحو تأخير الزواج، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت 348 طالباً من طلبة الجامعة في الفصل الدراسي الثاني من عام 2007، واعتمد الباحثان المنهج الوصفي في تحليل اتجاهات الطلبة نحو ظاهرة تأخير الزواج أثناء الدراسة، من خلال استبانة تكونت من (26) فقرة، ضمن مجالات: الطالب، علاقة الطالب بالجامعة، والمجال المتعلق بالأهل والحياة الزوجية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد العينة لعوامل تأخير الزواج، وكما وردت في أداة الدراسة، جاءت بدرجة متوسطة، على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في تقديرات أفراد العينة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغيرات الدراسة.

المقدمة

يشكل البحث في قضايا الزواج واشكالياته واحدة من القضايا الاجتماعية الكبرى في حياتنا الاجتماعية، فروابط الزواج تشكل نسيج الحياة الاجتماعية ولحمتها، وترمز إلى نسق التفاعل الحيوي بين المرأة والرجل، بوصفه منطلق التفاعل الاجتماعي في حياة المجتمع. فالزواج هو الصورة الاجتماعية التي تساعد أفراد المجتمع على تحقيق التواصل الاجتماعي، والثقافي، والإنساني.

وتشكل مواقف طلبة الجامعة، نحو موضوع الزواج وعاداته، واحدة من القضايا الاجتماعية المهمة في حياة الطلبة وثقافتهم، وتشكل هذه المواقف معياراً لمستوى التحولات القيمية والثقافية في فلسطين، يضاف إلى ذلك أن مشكلات الزواج وقضاياه، وعاداته، تمثل واحدة من أهم التحديات والقضايا الاجتماعية المعاصرة. ومن هذا المنطق فإن هذه الدراسة جاءت لبحث قضية تأخير الزواج لدى عينة من الطلبة الجامعيين، على أمل أن تشكل مدخلا منهجيا لدراسة وتحليل بنية الثقافة الاجتماعية السائدة في مجتمعنا الفلسطيني، كما يمكن لهذه الدراسة أن تحدد أهم التحولات الثقافية التي تدفع الشباب إلى تمثل مواقف جديدة واتجاهات متجددة في مسار حياتهم الثقافية والإنسانية. فالتأخير في الزواج كما يرى أبوحوسة (1994) سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للإناث له علاقة وثيقة بالمستوى الاقتصادي المتدني ومتابعة التحصيل العلمي، كما انه مرتبط بفترة البحث الطويلة نسبياً عن الزوج المناسب أو الزوجة المناسبة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في الكشف عن أهم مشكلات المستقبل لدى طلبة الجامعة، كما تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تباين المشكلات كماً وكيفاً باختلاف الفئات الطلابية، ذكوراً وإناثاً، من مختلف المستويات الدراسية وغيرها من محاور التقسيم، كما انه يفضي إلى التنبؤ بمواقف الطلبة من الزواج والناحية التعليمية الأكاديمية. وان كانت طبيعة تصورات الطلبة عن مستقبلهم – موضوعية كانت أو ذاتية – فان لهذا الإدراك أثر كبير على سلوكياتهم ودوافعهم وطموحاتهم.

وتتمثل الأهمية في تنمية برامج لتعديل اتجاهات الطلبة، خاصة فيما يتصل منها بواقعهم ومستقبلهم الزواجي والأكاديمي، وهو ما يشير إلى الأهمية الوقائية للدراسة الحالية. وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من حقيقة مؤداها أن المشكلات المتعلقة بالمستقبل كما يدركها الشباب تعكس اتجاهاتهم نحو المستقبل وتوقعاتهم له. وترتبط توقعاتهم للمستقبل الشخصي إيجابيا باحترام الذات، (Wenglert, L. & Svenson, O., 1982)، كما ترتبط سلبياً بتوتراتهم، (Rehman,s. & Hasan, Q.,1984). ومما يضيف إلى أهمية دراسة تصورات الشباب عن مستقبلهم الشخصي ارتباطها بكل من الدافعية للدراسة والمستوى التحصيلي (Van-Catster, k.; Lens, w; Nuttin, J, 1987).

أسئلة البحث

في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في عدد من الأسئلة وهي:

السؤال الأول: ما تقديرات أفراد عينة الدرسة لعوامل تأخير الزواج لدى طلبة جامعة القدس؟

السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، والعمر، والكلية، والمرحلة الدراسية، والمنطقة الجغرافية، ومكان السكن، ودخل الأسرة الشهري؟

فرضيات الدراسة

ابثقت عن سؤال الدراسة الثاني الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير الكلية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير المرحلة الدراسية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير مكان السكن.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير دخل الأسرة الشهري.

الأدبيات السابقة

بينت دراسة (Mondoras 1975) ان الثقافة العامة لمجتمع هي التي تحدد له أنظمته الخاصة بالزواج وعاداته فان هذه العادات تتغاير من مجتمع إلى آخر ومن مكان لآخر. وتشكل عادات الزواج وانماطه محوراً من محاور البحث الأساسية في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجية الاجتماعية.

وأشارت دراسة كل من الساعاتي وساميه(1981) أ ن السنوات الماضية قد شهدت تراجعاً في معدلات الزواج من الاقارب وبدأت النظرة للزواج من الغرباء تلقى المزيد من التأييد وبشكل خاص من الافراد الذين استقلوا اقتصادياً عن اسرهم أو تحرروا في تفكيرهم وتصرفاتهم أو تعددت علاقاتهم وكثرت اتصالاتهم بالغرباء.

كما أشارت دراسة الحسيني والعيسى(1980) اللذان ذكرا ان نسبة الطالبات القطريات في المرحلتين الاعدادية والثانوية اللواتي يفضلن الزواج من خارج العائلة تبلغ 67٪ مقابل 63٪ للطلاب، وتؤيد هذه النسب ان تغييراً قد حدث في النسق التقييمي للتنظيم القبلي في قطر فيما يتعلق بمسألة الزواج من الاقارب. اذ يلاحظ ازدياد نسبة المؤيدين للزواج لدى الابناء ذكوراً أو اناثاً مقارنة بالأباء.

وجاءت دراسة سبرشر وزملاؤه (1994Sprecher) للتعرف الى بعض الصفات المرغوبة في الزوج أو الزوجة، شارك فيها 329 امريكياً أعزباً من النوعين، تتراوح أعمارهم بين 19- 35 سنة، وطلب منهم تقدير مدى موافقتهم (طبقاً لأسلوب ليكرت) على 12 صفة لشريك الحياة، وكشفت النتائج عن رغبة الإناث في الزواج بمن هو أقل وسامة واكبر منهن عمراً بخمس سنوات، ومن مستوى تعليمي ومهني أعلى، بينما فضل الذكور الزواج بمن هن اكثر وسامة واصغر عمراً بخمسة اعوام، ومن مستوى تعليمي ومهني أدنى، وليس بالضرورة ان يكون لها عمل.

ومن الدراسات التي بحثت مشكلات تأخر سن الزواج لدى الطلبة، دراسة الجوير(1995) في السعودية، حيث قام الباحث بدراسة أسباب تأخر سن الزواج لدى عينة تضم (75) طالباً جامعياً. وكشفت الدراسة عن أسباب، يمكننا ترتيبها تنازلياً حسب تكراراتها في العينة كالتالي: غلاء المهور، ثم مواصلة التعليم الجامعي، ثم قلة دخل الأسرة، ثم السفر للخارج، ثم المغالاة في تكاليف الزواج، ثم عدم توفر السكن الملائم، ثم الخوف من تحمل المسئولية. بالإضافة إلى ذلك يفضل معظم أفراد العينة أن يكون تعليم الزوجة أقل من الجامعي. وبذلك تقل فرص زواج الجامعية.

أما دراسة رزق (1989) فقد أجريت بهدف معرفة اتجاهات (304) من الطالبات الجامعيات نحو شريك الحياة، وتبين من نتائج الدراسة ان الطالبات يفضلن ان يكون الزواج المأمول ذا سن مناسب، وشخصية قوية، ومركز مرموق، وحال ميسور، ومن عائلة محترمة، ومملوء حنانا وطيبة، وان يحترم الزوجة، ويفترض أن ذكاءه مرتفع.

أما في الكويت فقد أجرى حسين (1987) دراسة عن ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الكويتي، على عينة شملت (195) شخصاً من الجنسين، ومن مختلف المستويات التعليمية والمهنية، وتتراوح أعمارهم ما بين (30 – 49 سنة). وتبين من نتائج الدراسة أن من أهم أسباب تأخر الزواج لدى الجنسين هو عدم العثور على شريك الحياة المناسب. وبالنسبة للذكور فكان غلاء المهور، ثم زيادة تكاليف المعيشة، وعدم توفر سكن مستقل، من الاسباب الرئيسة لتأخر الزواج. أما بالنسبة للإناث فكانت الأسباب التالية: عوامل طبقية أو طائفية، وعدم وجود فرص الاختلاط بين الجنسين، والتفرغ للتعليم العالي، وعدم توفر مسكن مناسب، هي من اهم أسباب تاخر الزواج لديهن.

وقد حاولت دراسة سعد (1989) التعرف الى اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو بعض الموضوعات، من بينها الزواج، من خلال عينة مكونة من (250) طالباً جامعياً بجامعة الملك عبد العزيز، واشارت نتائج الدراسة أن حوالي (12.8٪) من أفراد عينة الدراسة يفضلون زواج الأقارب.

أما بالنسبة لطلبة جامعة القاهرة بفرع بني سويف وفرع الفيوم فقد أشارت نتائج دراسة يوسف (1991) أن مشكلتي ارتفاع نفقات الزواج والحصول على مسكن مناسب، هي من أبرز مشكلات أو أسباب تاخر الزواج، وبرزت هذه المشكلات بدرجة أعلى لدى طلبة الكليات العملية.

وفي دراسة أجراها عبد الوهاب (1993) وكان من أهدافها الكشف عن رأي الطلبة الجامعيين حول الزواج، من خلال عينة بلغ عدد أفرادها (250) طالباً جامعياً من الجنسين. وأظهرت نتائج الدراسة أن حوالي ثلث الطالبات يفضلن الزواج عن العمل، في حين تفضل الغالبية العمل عن الزواج والبقاء في المنزل. وفيما يتعلق بمشكلات الزواج أظهرت الدراسة أن من اهمها: صعوبة الإعداد للزواج، وتكوين الأسرة، وغلاء مستلزمات الزواج.

إجراءات البحث

تم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وذلك بتطبيقه على عينة الدراسة من الطلبة، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2006 – 2007 م، ولم يطلب من المبحوث ذكر الاسم، ضماناً للسرية وتشجيعاً على الإجابة بدقة وصراحة.

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في الاستبانة، حيث قام الباحثان ببنائها، وتكونت من (26) فقرة، تغطي ثلاثة من جوانب الدراسة المختلفة (محاور):

الأول: يتعلق بالطالب، ويشمل (9) فقرات.

الثاني: يتعلق بعلاقة الطالب بالجامعة، ويشمل (9) فقرات.

الثالث: يتعلق بالأهل والحياة الزوجية، ويشمل (8) فقرات.

وطلب من المبحوث أن يعبر عن درجة إدراكه أو شعوره بالمشكلة بين زملائه باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

وتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحكمين، حيث تم عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس، من ذوي الخبرة والاختصاص، وتم أخذ ملاحظات المحكمين حين صياغة الاستبانة بصورتها النهائية. أما ثبات الأداة فقد تم حسابه بواسطة أسلوب الاختبار – وإعادة الاختبار (Test-Retest)، عدد أفراده (137) طالباً. (بنفس الأداة وعلى نفس العينة وبعد

فترة زمنية مقدارها اسبوعين)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.60)، مما يشير إلى ثبات بنود الأداة بدرجة مقبولة في مجال البحث التربوي.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من طلبة السنة الدراسية الأولى والسنة الرابعة في جامعة القدس، والبالغ عددهم (2500) طالباً وطالبة، موزعين على الكليات العملية والنظرية في الجامعة، ومن مختلف مناطق المحافظات الشمالية(الضفة الغربية) في فلسطين، في حين تكونت عينة الدراسة من (348) طالباً وطالبة، وبنسبة تقارب(14٪) من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الطلاب (137) طالباً، أي بنسبة 39.4٪ من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الطالبات (211) طالبة (بنسبة 60.6٪)، أي بنسب انتشارهما في الجمهور العام لطلبة الجامعة، حيث أن عدد الطالبات في جامعة القدس أعلى من عدد الطلاب.

التحليل الإحصائي

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تاخير الزواج، كما تم استخدام اختبار (ت) (t- test)، وتحليل التباين الاحادي One Way Analysis of Variance، للتعرف الى الدلالة الاحصائية الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لهذه العوامل.

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

❖ ما تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج لدى طلبة جامعة القدس؟

للتعرف إلى تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج لدى طلبة جامعة القدس، قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة على مجالات أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض، وكذلك الدرجة الكلية، كما يبينها الجدول (1).

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول: المتعلق بالطالب	348	.772	0.43
الثاني: علاقة الطالب بالجامعة	348	2.69	0.62
الثالث: المتعلق بالأهل والحياة الزوجية	348	2.57	0.65
الدرجة الكلية	348	2.68	0.44

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول، يتبين أن تقديرات أفراد العينة لعوامل تأخير الزواج، وكما وردت في أداة الدراسة، جاءت بدرجة متوسطة، على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية، وفق المقياس الوزني الذي اعتمده الباحثان، وبمتوسط حسابي للدرجة الكلية قدره (2.68)، وانحراف معياري قدره (0.44). وكان أعلى المتوسطات الحسابية، ومقداره (2.77)، للمجال المتعلق بالطالب نفسه، في حين كان أقل المتوسطات الحسابية، ومقداره (2.57)، للمجال المتعلق

بالأهل والحياة الزوجية. بمعنى أن من أهم عوامل تأخير الزواج لدى طلبة جامعة القدس هو الطالب نفسه، وما يتعلق بهذا المجال من تبعات، والواردة في فقرات هذا المجال، كعدم وجود رغبة في الزواج أثناء الدراسة، واهتمام الطلبة بإنهاء الدراسة قبل الإقدام على الزواج.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى ثقافة المجتمع الفلسطيني الخاصة بزواج أبناءهم في مرحلة الدراسة، والمتمثلة في إقناع أبنائهم بضرورة الحصول على مؤهل علمي أولاً، وعدم التفكير بأية أمور أخرى تحول دون ذلك أو تعيقه، وتلقينهم هذه الثقافة لأبنائهم باستمرار، رغبة منهم في حصر تفكير أبنائهم في الحصول على الشهادة الجامعية، لتكون لهم معيناً اقتصادياً في حياتهم المستقبلية، لهذا تشكلت لدى طلبة الجامعة، بشكل عام، ثقافة اجتماعية لا ترى في تأخير الزواج لما بعد الجامعة مشكلة حقيقية.

- هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، والعمر، والكلية، والمرحلة الدراسية، والمنطقة الجغرافية، ومكان السكن، ودخل الأسرة الشهري؟

للتعرف فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج لدى طلبة جامعة القدس دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) قام الباحثان بفحصها من خلال الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الصفرية الأولى تم استخدام اختبار (ت) (t-test) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج حسب متغير جنس الطالب، وذلك كما هو موضح في الجدول (2).

جدول رقم(2)

نتائج اختبار ت (t-test) للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
المجال الخاص بالطالب	ذكر	2.79	0.48	0.661	0.016
	أنثى	2.76	0.40		
مجال علاقة الطالب بالجامعة	ذكر	2.79	0.65	2.234	0.218
	أنثى	2.64	0.58		
المجال الخاص بالأهل والحياة الزوجية	ذكر	2. 70	0.67	2.886	0.545
	أنثى	2.49	0.62		
الدرجة الكلية	ذكر	2.76	0.46	2.686	0.198
	أنثى	2.63	0.41		

تشير القيم الواردة في الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج حسب متغير الجنس عند مستوى الدلالة المحدد($\alpha \leq 0.05$). وقد يعزى ذلك الى إن التأخير في الزواج، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، له علاقة بمتابعة التحصيل العلمي. فالطلبة الجامعيون من الذكور والإناث، على السواء ينظرون الى التعليم الجامعي كفرصة للمستقبل، وتكاد تكون اهتماماتهم في هذا المجال متقاربة، وهذا ما تؤكده النسبة المرتفعة للإناث في التعليم الجامعي الفلسطيني. كون ذلك يحقق فرصة أفضل للزواج مستقبلا.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج حسب متغير العمر، وذلك كما هو موضح في الجدول (3).

جدول رقم (3)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الفروق	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
الخاص بالطالب	بين المجموعات	0.386	2	0.193	1.009	0.366
	داخل المجموعات	66.035	345	0.191		
	المجموع	66.422	347			
علاقة الطالب بالجامعة	بين المجموعات	0.166	2	0.083	0.217	0.805
	داخل المجموعات	131.806	345	0.382		
	المجموع	131.972	347			
الخاص بالاهل والحياة الزوجية	بين المجموعات	0.800	2	0.400	0.953	0.387
	داخل المجموعات	144.826	345	0.420		
	المجموع	145.626	347			
المجال الكلي	بين المجموعات	0.056	2	0.028	0.144	0.866
	داخل المجموعات	67.383	345	0.195		
	المجموع	67.439	347			

تشير القيم الواردة في الجدول (3) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير العمر، للدرجة الكلية ولجميع مجالات الدراسة، حيث كان مستوى الدلالة أعلى من (0.05). وبهذا تقبل الفرضية الصفرية الثانية.

وقد يرجع هذا إلى كون الأعمار لدى طلبة الجامعة متقاربة، وهذه الفترة العمرية تحمل نفس الثقافة حول الزواج وعوامل تأخيره. لهذا جاءت الفروق غير دالة إحصائيا.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير الكلية(علمية، انسانية).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج حسب متغير الكلية، وذلك كما هو موضح في الجدول (4).

جدول رقم (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسةحسب متغير الكلية

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الأول: الطالب	بين المجموعات	0.343	4	0.086	0.445	0.776
	داخل المجموعات	66.079	343	0.193		
	المجموع	66.422	347			
المجال الثاني: علاقة الطالب بالجامعة	بين المجموعات	0.470	4	0.118	0.307	0.873
	داخل المجموعات	131.502	343	0.383		
	المجموع	131.972	347			
المجال الثالث: خاص بالاهل والحياة الزوجية	بين المجموعات	2.771	4	0.693	1.663	0.158
	داخل المجموعات	142.855	343	0.416		
	المجموع	145.626	347			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.823	4	0.206	1.060	0.376
	داخل المجموعات	66.616	343	0.194		
	المجموع	67.439	347			

تشير القيم الواردة في الجدول (4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير الكلية، للدرجة الكلية ولجميع مجالات الدراسة، حيث كان مستوى الدلالة أعلى من (0.05). وبهذا تقبل الفرضية الصفرية الثالثة.

وقد يعزى ذلك لاهتمام الطالب والطالبة بالتعليم والحصول على المؤهل العلمين بغض النظر عن التخصص، فما دام الطالب التحق بكلية ما فهو راغب في الحصول على المؤهل العلمي بالدرجة الأولى، ولا يهم ماهية التخصص، بمقدار الحصول على المؤهل.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير المستوى الدراسي(سنة اولى، سنة رابعة).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج حسب متغير المستوى الدراسي، وذلك كما هو موضح في الجدول (5).

جدول رقم (5)

نتائج تحليل التباين الحادي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الاول : الطالب	بين المجموعات	0.313	4	0.078	0.405	0.805
	داخل المجموعات	66.109	343	0.193		
	المجموع	66.422	347			
المجال الثاني: علاقة الطالب بالجامعة	بين المجموعات	0.261	4	0.065	0.170	0.954
	داخل المجموعات	131.711	343	0.384		
	المجموع	131.972	347			
المجال الثالث: خاص بالاهل والحياة الزوجية	بين المجموعات	2.561	4	0.640	1.535	0.192
	داخل المجموعات	143.065	343	0.417		
	المجموع	145.626	347			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.450	4	0.113	0.576	0.680
	داخل المجموعات	66.989	343	0.195		
	المجموع	67.439	347			

تشير القيم الواردة في الجدول (5) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير المرحلة الدراسية، للدرجة الكلية ولجميع مجالات الدراسة، حيث كان مستوى الدلالة أعلى من (0.05). وبهذا تقبل الفرضية الصفرية الرابعة. وقد يعود هذا لكون طالب السنة الأولى يرغب في الحصول على المؤهل، في حين طالب السنة الرابعة يرغب في إنهاء الدراسة وتأمين مستلزمات الحياة الزوجية الأساسية، بمعنى ان لكل منهم أسبابه الداعية لتأخير الزواج وبنفس القدر، لهذا كانت الفروق غير دالة إحصائيا.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية (شمال الضفة، وسطها، جنوبها).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance ANOVA) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج حسب متغير المنطقة الجغرافية، وذلك كما هو موضح في الجدول (6).

جدول رقم(6)

نتائج تحليل التباين الحادي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنطقة الجغرافية

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
الاول: الخاص بالطالب	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	0.022 66.399 66.422	2 345 347	0.011 0.191	0.058	0.943
الثاني: علاقة الطالب بالجامعة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	0.589 131.383 131972	2 345 347	0.295 0.381	0.774	0.462
الثالث: خاص بالاهل والحياة الزوجية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	0.258 145.368 145.626	2 345 347	0.129 0.421	0.306	0.736
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	0.082 67.358 67.439	2 345 347	0.041 0.195	0.209	0.812

تشير القيم الواردة في الجدول (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية، للدرجة الكلية ولجميع مجالات الدراسة، حيث كان مستوى الدلالة أعلى من (0.05). وبهذا تقبل الفرضية الصفرية الخامسة.

وقد يعزى ذلك لكون الطلبة في الجامعة يبنون ثقافة اجتماعية معينة حول الزواج وعوامل تأخيره من خلال التقائهم ببعض، ومناقشة هذه الأمور في جلساتهم غير الرسمية، مما يساعد على تقارب وجهات النظر بشكل عام حول هذا الموضوع.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير مكان السكن(مدينة، قرية، مخيم).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance – ANOVA) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج حسب متغير مكان السكن، وذلك كما هو موضح في الجدول (7).

جدول رقم(7)

نتائج تحليل التباين الحادي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
الأول: الخاص بالطالب	بين المجموعات	.100	3	.033	.174	.914
	داخل المجموعات	66.321	344	.193		
	المجموع	66.422	347			
الثاني: علاقة الطالب بالجامعة	بين المجموعات	.234	3	.078	.204	.894
	داخل المجموعات	131.738	344	.383		
	المجموع	131.972	347			
الثالث: خاص بالاهل والحياة الزوجية	بين المجموعات	1.406	3	.469	1.118	.342
	داخل المجموعات	144.220	344	.419		
	المجموع	145.626	347			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.404	3	.135	.691	.558
	داخل المجموعات	67.035	344	.195		
	المجموع	67.439	347			

يتبين من خلال قيم الدلالة الإحصائية الواردة في جدول رقم (7) أن الفروق بين المتوسطات غير دالة إحصائيا ، وبهذا تقبل الفرضية الصفرية السادسة.

وقد يعزى ذلك لكون ثقافة طلبة الجامعة حول عوامل تأخير الزواج قد تتشكل من خلال الجامعة ، ومحاولة تقليد الطلبة بعضهم في هذا المجال، فتكون الجامعة أكثر تأثيرا على تشكيل ثقافة الزواج من مكان السكن.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير دخل الأسرة الشهري.

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance – ANOVA) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس لعوامل تأخير الزواج حسب متغير دخل الأسرة الشهري، وذلك كما هو موضح في الجدول (8).

جدول رقم(8)

نتائج تحليل التباين للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الاول: خاص بالطالب	بين المجموعات	1.173	3	0.391	2.063	0.105
	داخل المجموعات	64.831	342	0.190		
	المجموع	66.004	345			
المجال الثاني: علاقة الطالب بالجامعة	بين المجموعات	1.978	3	0.659	1.739	0.159
	داخل المجموعات	129.616	342	0.379		
	المجموع	131.593	345			
المجال الثالث: خاص بالاهل والحياة الزوجية	بين المجموعات	2.704	3	0.901	2.161	0.092
	داخل المجموعات	142.629	342	0.417		
	المجموع	145.334	345			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.746	3	0.582	3.046	0. 29
	داخل المجموعات	65.337	342	0.191		
	المجموع	67.083	345			

تشير قيم الدلالة الإحصائية عدم جود فروق دالة إحصائيا في تقديرات أفراد عينة الدراسة لعوامل تأخير الزواج تعزى لمتغير الدخل الشهري (مرتفعاً، متوسطاً، منخفضاً).

وقد يعود ذلك لكون الهدف الأساس لطلبة الجامعة هو الحصول على المؤهل العلمي، والرغبة في التعليم، دون النظر إلى الجانب المالي في موضوع الزواج لدى طلبة الجامعة، فالتركيز المبدئي لديهم هو التعليم.

توصيات الدراسة

- تنظيم ندوات ثقافية يستطيع من خلالها الشباب ادراك سلبيات وايجابيات الزواج وخلفياته في مستوياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- العمل على إصدار دوريات علمية موجهة الى الشباب من اجل رفع مستوى وعيهم الاجتماعية والثقافي الخاص بمسألة الزواج ومظاهره الاجتماعية.
- ضرورة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لكافة الطلاب والطالبات من خلال مختلف السبل الممكنة، ومنها البرامج الإرشادية والدوريات التثقيفية في مجال علم النفس، حتى يتم تنمية المهارات والمعلومات اللازمة للتوافق مع متطلبات المستقبل بشقيه الزوجي والأكاديمي.

المراجع

1. الجوير، إبراهيم مبارك، (1995). تأخر الشباب الجامعي في ا لزواج: المؤثرات والمعالجة. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.
2. حسين، عبد الله غلوم، (1987). ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت: دراسة تطبيقية. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، عدد خاص (قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج: تأخر سن الزواج والمهور والفراغ والمخدرات) البحرين: مكتبة المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، ص11 – 103.
3. الحسيني السيد، وجهينة العيسى، (1980)، الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطرية، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، الإسكندرية، دار المعارف.
4. الساعاتي، سامية (1981)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة.
5. سعد، إسماعيل علي. (1989) الشباب والتنمية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية لطلاب جامعة الملك عبد العزيز. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
6. عبد الحميد لطفي (1978)، علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف.
7. عبد الوهاب، ليلى (1993). مشكلات الشباب والتعليم الجامعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. كوثر رزق (1989)، دراسة مقارنة في الاتجاهات طالبات الجامعة نحو اختيار شريك الحياة، مجلة كلية التربية بدمياط، الجزء الأول، العدد (12)، 361 – 388.
9. موسى أبو حوسى، (1994)، تأخير سن الزواج لدى العاملين المتزوجين في الجامعة الاردنية وعلاقته ببغض الخصائص الاجتماعية، مجلة مؤته للبحوث والدراسات. (111 – 113).
10. يوسف، جمعة سيد، (1991). مشكلات الطلبة والطالبات بجامعة القاهرة. في: عبد الحليم محمود السيد (محرر). بحث المشكلات النفسية والاجتماعية لطلاب جامعة القاهرة: مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة. (ص 43 – 100).
11. Rehman, S. & Hasan, Q. (1983), Tension is a factor in evaluation of past, present and future personal state of affairs. Indian Journal of Clinical Psychology, 10(2), 257-262.
12. Van-Calsterk; Lens, W & Nuttin, J. (1987), Affecting attitude toward the personal future: Impact on motivation in high school boys. American Journal of Psychology, 100(1), 1-13.
13. Wenglert, L. & Svenson, O. (1982), Self-image and predications about future events, Scandinavian. Journal of Psychology, 23(2), 153-155.4 414- Mondoras, H. (1975) Elements de sociologie, Paris: Armand Collin.
14. Sprecher, S., Sullivan, Q., &Hatfield, E. (1994),. Mate selection preferences: gender differences examined in a national sample. Journal of personality & social psychology, 66:1074-1080.

أهمية الدور (التكميلي ـ التنافسي) للجامعات الخاصة في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، وتسويقها محليا وإقليميا

د.باسم عناقرة جامعة الطفيلة التقنية قسم إدارة الأعمال الاردن

Abstract

This study aims to explain the significance of private universities in developing and marketing the higher education in Jordan, through the following roles:

1. Private universities complement and aid public universities in meeting the exceeding demand for higher education, and attract highly qualified graduates in Jordan.
2. Private universities enhance the competitive role with public universities in a manner that would improve the quality of academic outputs. They establish also to form "Bench Marking" in the region.
3. 3. Private universities can help in identifying the real cost of higher education, in comparison with the actual revenues. This would determine the price of service, and productivity of public universities.

These roles lead the researcher to explain the scientific standards, which are used to determine the affiliation of university, either in the private or the public sector. In order to eliminate the government – monopolization, there is a need for equality in treating both types of universities through the use of similar performance and control measures

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الجامعات الخاصة في تطوير قطاع التعليم العالي الأردني، وتسويق خدماته، من خلال الأدوار الآتية:

1. (التكميلي) في تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي، واستقطاب العرض الزائد من الكفاءات العلمية، من خلال استثمار رؤوس الأموال الخاصة في هذا القطاع.
2. (التنافسي) مع الجامعات الحكومية على جودة الأداء الأكاديمي لتحصيل أفضل المخرجات العلمية، وتشكيل (مؤشر أداء) لعلمية الإنتاج الأكاديمي محليا وإقليميا، من خلال مقارنة الجامعات الحكومية بمثيلتها الخاصة.
3. (السوقي) في تحديد الكلفة السوقية للإنتاج الأكاديمي، ثم مقارنتها بالإيرادات الفعلية، بما يساعد على تحديد سعر الخدمة الأكاديمية، والكفاءة الإنتاجية للجامعات الحكومية.

هذه الأدوار دفعت الباحث إلى توضيح المعايير العلمية التي تحدد تبعية الجامعة لأحد القطاعين العام أو الخاص، لتفنيد احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي، وإبراز أهمية المساواة بين الجامعات الخاصة والحكومية في تطوير التعليم العالي من خلال توحيد مقاييس الأداء الجامعي.

مقدمة الدراسة

كان قرار الحكومة الأردنية بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم العالي الأردني مفاجئا للمراقبين المحليين والأجانب، واعتبرته الأوساط العلمية نقلة نوعية، رغم بعض التحفظات التربوية والاجتماعية والقانونية، التي تعنى بجودة المخرجات العلمية، وترى ضرورة بقائها ضمن صلاحيات الدولة كضامن وحيد لها.

تؤكد المؤشرات الأولية أن هذا التوجه الإستراتيجي جعل من الأردن مركزا إقليميا للتعليم العالي، إذ بعد مضي أكثر من عقدين على هذه التجربة تم تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها سد عجز الدولة في تأمين العرض المناسب من الخدمات الجامعية، من خلال مشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع، المعتمد أساسا على الموارد البشرية، فضلا عن توسيع أفق تسويق خدمات التعليم العالي الأردني على المستوى الإقليمي.

رغم الإقرار بأهمية الجامعات الخاصة في تنشيط الأداء الأكاديمي وإنعاش الاقتصاد الوطني، ما زالت هناك مجموعة من التوجهات العلمية والتشريعية، التي تصنف هذه الجامعات في مرتبة أدنى، مقارنة بمثيلتها الحكومية. إن للجامعات الخاصة مجموعة أدوار أكاديمية واقتصادية واجتماعية تستدعي إعادة النظر بأنظمة التعليم العالي المتعلقة بمعايير القياس والرقابة على الأداء الجامعي، ورفع درجة المساواة بين مختلف الجامعات، لتمكينها من القيام بالدور الذي أنشئت من أجله.

لقد تلمس الباحث مجموعة الآثار الإيجابية المترتبة على مشاركة القطاع الخاص في عرض الخدمات الجامعية، فسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الدور التكميلي للجامعات الخاصة في تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي، ودورها في خلق بيئة تنافسية مع الجامعات الحكومية على جودة الأداء الأكاديمي، وأخيرا دورها السوقي في تحديد كلفة المنتج وسعر مخرجات التعليم العالي الأردني، وأثر ذلك على تسويق خدمات التعليم العالي الأردني محليا وإقليميا.

أولا: المنهجية العلمية والأسس الفكرية للدراسة

1. **مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة الدراسة في تباين المواقف العلمية حول فعاليات الجامعات الخاصة، وتصنيفها تشريعيا ضمن معايير خاصة بها، رغم النتائج الإيجابية التي تبديها في شتى المجالات العلمية والاقتصادية. هذه المواقف غير المدروسة تضعف درجة الكفاءة الأكاديمية للجامعات الخاصة، وتترك آثارا سلبية على تسويق خدمات التعليم العالي الأردني، في أسواق العمل التقليدية والأكاديمية.
2. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الأدوار الإيجابية للجامعات الخاصة، وخاصة الدور السوقي، كأحد أسمى أهداف التوجهات الحكومية من إشراك القطاع الخاص في عرض خدمات التعليم العالي، وأثر ذلك على تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، و تتويج التجربة الأردنية كمؤشر جودة (Bench Marking) في أسواق التعليم العالي العربية والإقليمية.
3. تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في طبيعة عرضها للنشاط الجامعي وفق مجموعة مفاهيم إدارية وتسويقية حديثة، وتقديم رؤية علمية جديدة، تمكّن المهتمين بهذا المجال من مقارنة الأداء الأكاديمي والإداري للجامعات الحكومية مع مثيلتها الخاصة.
4. **فرضيات الدراسة:** تستند فرضيات الإثبات لهذه الدراسة إلى العلاقة الطردية بين الفعاليات الايجابية للجامعات الخاصة، وأوجه التطور العلمي والاقتصادي في الأردن، في ضوء آلية العرض والطلب، على النحو الآتي:

أولاً: تلعب الجامعات الخاصة دورا (تكميليا ـ تنافسيا) إيجابيا مع الجامعات الحكومية، وعاملا محوريا في تحديد (سعر التوازن) في سوق التعليم العالي الأردني.

ثانياً: لا تقل الجامعات الخاصة أهمية عن الجامعات الحكومية في تطوير قطاع التعليم العالي، وتسويق خدماته محليا وإقليميا.

نموذج الدراسة: في ضوء الفرضيات المشار إليها، يشتمل نموذج الدراسة على مجموعة من المتغيرات، التي تؤثر على مجموعة من المتغيرات التابعة، المؤثرة بدورها في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، على النحو المبين في النموذج رقم (1)

نموذج رقم (1): مجموعة الأدوار الإيجابية للجامعات الخاصة في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني

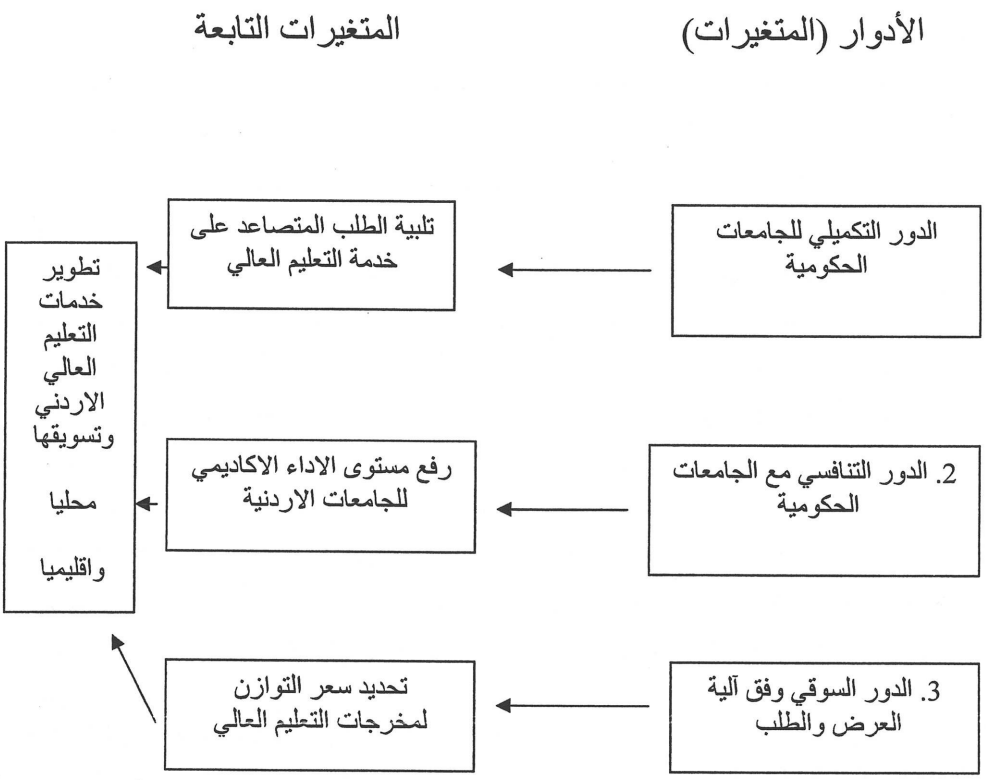

5. **منهجية الدراسة:** للتحقق من فرضيات البحث والوصول للنتائج المرجوة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي للبحث مدعما بالتحليل الرياضي للفقرات النظرية، والاستعانة بالمنهج الكمي استنادا إلى البيانات المتوافرة في صياغة الأشكال البيانية.
6. **الدراسات السابقة:** تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية، التي سيتم استعراضها بشكل مفصل في فقرات البحث، كأسلوب تتطلبه طبيعة هذه الدراسة، التي تتناول مجموعة أفكار مختلفة، ولكنها متكاملة بهدف الوصول للنتائج المرجوة.
7. **فقرات الدراسة:** يتم عرض هذه الدراسة من خلال الفقرات الآتية:

الفقرة الأولى: تتناول هذه الفقرة أهمية القطاع الخاص في استثمار الموارد البشرية، خاصة في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، من خلال تفعيل مؤسسات التعليم العالي الخاصة، كأحد مجالات توظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ضمن آلية سوقية، من شأنها توفير فرص عمل لأصحاب الكفاءات العليا وتلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي.

الفقرة الثانية: استنادا لأهمية مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي، وإنشاء الجامعات الخاصة، يتناول الباحث في هذه الفقرة مجموعة المعايير العلمية التي تحدد تبعية الجامعة لأحد القطاعين العام أو الخاص، والإجابة على السؤال المتعلق بصلاحية احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي.

الفقرة الثالثة: يتم في هذه الفقرة إبراز الدور التكميلي للجامعات الخاصة، الذي يتحمل القطاع الخاص من خلاله جزءا لا بأس به في تغطية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي، وتوفير فرص بديلة للطلبة الأردنيين عن الدراسة في الخارج ، فضلا عن العمل على استقطاب المزيد من الطلبة العرب والأجانب للجامعات الأردنية.

الفقرة الرابعة: تبرز هذه الفقرة أهمية الدور التنافسي للجامعات الخاصة مع الجامعات الحكومية من خلال تحديد أدق لطبيعة كل من المدخلات، والمخرجات المطلوبة، وآلية العمل الأكاديمي والإداري الجامعي، التي تخضع فيها الجامعات الخاصة والحكومية لنفس شروط العملية الإنتاجية، مما يفرض معاملتهما ضمن معايير أداء ورقابة متشابهتين.

الفقرة الخامسة: توضح هذه الفقرة أهمية مشاركة الجامعات الخاصة في قطاع التعليم العالي الأردني ضمن آلية سوقية، تخضع فيها عملية الإنتاج الأكاديمي بشكل مباشر لمعايير أداء ورقابة ذاتية، تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال تقليل كلفة الإنتاج، وتحديد أدق لسعر التوازن السوقي لمخرجات التعليم العالي، الذي لا يمكن معرفته دون وجود جامعات خاصة، تخضع لدراسات الجدوى الاقتصادية، وحسابات الربح والخسارة.

ثانياً: أهمية استثمار الموارد البشرية في تطوير خدمات التعليم العالي

تعزى أهم أسباب العجز الاقتصادي في الدول النامية إلى إهمال دور الموارد البشرية (Human Resources) في برامج التنمية الاقتصادية، وعدم الاستفادة من تجارب بعض الدول التي اعتمدت على المهارة الإنسانية، لتعويض افتقارها للموارد الطبيعية (Natural Resources) - مثل اليابان وسنغافورة - التي واكبت الحقبة الصناعية، ثم الثورة التكنولوجية المتصلة بثورة المعلومات (الموجة الصناعية الثالثة (1)) من خلال فهم أفضل للعلاقة بين التعليم والتقدم الاقتصادي.

لقد أدركت الدول الصناعية أهمية الربط الاستراتيجي بين التعليم وميكانيكية السوق (Market Mechanism)، وحذر بعض العلماء مثل Harry Mayer في إحدى دراساته (2) من خطورة ترك التعليم ضحية للبيروقراطية الحكومية، التي لا تسمح بمعرفة حجم الطلب ونوعية المخرجات المطلوبة، فضلا عن صعوبة تحديد سعر الخدمة أو كلفة المنتج العلمي. في هذا السياق ازدادت قناعة بعض الباحثين مثل العالم الألماني Horst Albach بضرورة إخضاع هذا القطاع بشكل جزئي لآلية العرض والطلب، وضرورة خصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي (3)، غير أن الاتجاهات السياسية المتأثرة بالتيارات السياسية واعتراضات الطلبة حالت دون تحقيق ذلك على نطاق واسع.

التوجهات المستقبلية لأنظمة التعليم الحديثة تجاوزت العلاقة التقليدية القائمة على ربط التعليم العالي بالتصنيع ضمن برامج حكومية، إلى مرحلة ربط الإنتاج الأكاديمي برأس المال الخاص وأصحاب العمل، الأقدر على تحصيل المعلومة المطلوبة في سوق العمل بالسرعة المناسبة. إن أسواق المستقبل (أسواق المعلومات) أصبحت أسيرة لمن يملك المعلومة والأقدر على الاتجار بها، إذ أن التقدم العلمي - في مجال الطب على سبيل المثال - يتطلب مهارة التواصل العلمي في هذا التخصص، وفن تسويق الخدمات والمعلومات الطبية من خلال عرض الخدمات الصحية في المراكز الطبية العامة والخاصة، ثم عرض خدماتها كمادة علمية في سوق التعليم الجامعي الحكومي والخاص.

نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة قدمت توضيحا لهذا التوجه، وتتوجت بدراسة (Sollow & Meade) (4) تناولا فيها أهمية الثروة البشرية كعامل نمو اقتصادي مضاف لاقتران الإنتاج التقليدي (1) Production Function بعلاقة رياضية أشمل (2)، استنادا للتجارب التي أفادت بأن نمو الدخل القومي لفترة معينة يتجاوز نمو المدخلات المتمثلة بالعمل ورأس المال في نهاية الفترة الإنتاجية. بناء على ذلك صاغا معادلة النمو التقليدية بإضافة كل من (g) كمعامل نمو بشكل عام، و n & m كمعاملي نمو إضافيين لكل من العمل ورأس المال:

$$Y = f(A, K) \quad .....(1) \quad (A: \text{ألعمل} \ ، \ K: \text{رأس المال})$$
$$gY = m(gA) + n(gK) \quad .....(2)$$

وبإضافة عامل التقدم التكنولوجي T كتفسير للنمو، تأخذ المعادلة (1) الشكل التالي:

$$Y = f(A, K, T) \ldots \ldots \ldots \ldots \quad (3)$$

لكن ليس كل نمو اقتصادي مرهون بالتقدم التكنولوجي كحالة التجربة اليابانية، فقد برعت بعض الدول كسنغافورة بمهارة إدارة التعليم والتدريب المهني لتأمين الشركات الغربية العاملة على أراضيها بالكفاءات المطلوبة، وبهذا أصبحت مركزا إقليميا لتصدير الآلات الدقيقة والمنتجات البتروكيماوية[5]. تجربة سنغافورة تشير إلى أهمية المهارة الإدارية في توظيف خدمات التعليم في النمو الاقتصادي، بهذا يمكن لنا إضافة عامل نمو رابع (H) للمعادلة (3)، كمؤشر على المهارة الإدارية في تسويق الخدمات الجامعية على المستوى المحلي والإقليمي، على النحو الآتي:

$$Y = f(A, K, T, H) \ldots \ldots \ldots \ldots \quad (4)$$

بالاستفادة من صياغة (Cobb Douglas) يمكن صياغة هذا الاقتران حسب نسبة الاستفادة a ,k ,t ,h من كل عامل من عوامل الإنتاج المذكورة، وفقا لمجموعة الموارد المتاحة لكل بلد[6]:

$$Y = (A^a) \times (K^k) \times (T^t) \times (H^h) \ldots \ldots \ldots \ldots (5)$$

$a + k + t + h = 1$: نسبة تأثير كل عامل إنتاج على معدل النمو الاقتصادي

عمليا، يمكن تطبيق المعادلة السابقة على مجموعة الدول المختلفة وفق التصنيف الآتي، بما يشكل نموذجا موسعا لعوامل النمو الاقتصادي:

شكل رقم (2): النموذج الموسع لعوامل النمو الاقتصادي: توضيح أثر كل من الموارد البشرية والطبيعية والمؤهلات الإدارية في النمو الاقتصادي لمجموعات الدول المختلفة وفق مواردها المتاحة[7].

1. **دول المربع الأول:** مجموعة الدول التي تفتقر للموارد الطبيعية (R) ولم تأخذ بأسباب تطوير مواردها البشرية (H) بإهمال التعليم والتدريب المهني، واعتمادها فقط على الأيدي العاملة، والمتمثلة بمجموعة الدول النامية. معادلة النمو لهذه المجموعة من الدول تظهر بالصيغة التالية:

$$Y = (A^a) \times (K^k) \times (T^t) \times (H^h) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5.1)$$

مع تقدير نسب عوامل النمو: $a = 0.7 , k = 0.1 , t = 0.1 , h = 0.1$

2. **دول المربع الثاني:** مجموعة الدول التي تمتلك كلا من الموارد الطبيعية(R) ورأس المال(K)، ولكنها أهملت استثمار الموارد البشرية (H)، فلم يساعدها ذلك في بلوغ النمو الاقتصادي الذي يصنفها كدولة متقدمة، وبقيت معتمدة على المؤهلات والخبرات الأجنبية.

تقدير نسب عوامل النمو : $a = 0.1 , k = 0,7 , t = 0.1 , h = 0.1$

3. **دول المربع الثالث:** مجموعة الدول الصناعية التي أخذت بكل أسباب التقدم الاقتصادي، واستغلال جميع مواردها الطبيعية والبشرية لاستمرارية تقدمها الاقتصادي على المدى البعيد، بذلك تصاغ نسب تأثير عوامل النمو بالشكل شبه المتساوي الآتي: $a = 0.2, k = 0,3 , t = 0.3 , h = 0.2$

4. **دول المربع الرابع** التي تتميز بسرعة استغلال الموارد البشرية في التعليم والتصنيع، لضمان استمرارية تقدمها الاقتصادي، رغم افتقارها للموارد الطبيعية مثل اليابان وسنغافورة، إذ تستحوذ المهارة التكنولوجية ومهارة التدريب على أكبر عامل نمو : $a = 0.2 , k = 0,1 , t = 0.4 , h = 0.3$

5. **دول المربع الخامس:** تمثل هذه الدول ومنها الأردن النموذج الجديد في معادلات النمو الاقتصادي، إذ تتميز بالاعتماد على استغلال الموارد البشرية في التعليم وتسويق خدمات التعليم، مما أهلها إحراز نتائج اقتصادية ملفتة للانتباه، رغم افتقارها للموارد الطبيعية، فتمثل بذلك (h) أعلى مؤشر نمو: $a = 0.2 , k = 0,1 , t = 0.1 , h = 0.6$ يوضح النموذج السابق أهمية استثمار الموارد البشرية في تحصيل نسب نمو مرتفعة، رغم الافتقار للموارد الطبيعية، وإمكانية تعويض ذلك من خلال الربط بين التعليم والتقدم التكنولوجي (التجربة اليابانية) أو الربط بين التعليم والتدريب المهني (التجربة السنغافورية)، أو من خلال الربط بين التعليم وتسويق خدمات التعليم كما هو حاصل مع التجربة الأردنية، التي تعززت بافتتاح المزيد من الجامعات الخاصة.

التوجه الأردني لاستثمار الموارد البشرية من خلال الجامعات الخاصة يتطلب سياسة تعليم عالي تساوي بين الصنفين من الجامعات، هذا يتطلب توضيح أسباب تدخل الدولة في عرض خدمات هذا القطاع، ثم تلك التي تمكن القطاع الخاص من إنشاء الجامعات الخاصة، من خلال مجموعة معايير علمية تحدد تبعية الجامعة لأحد القطاعين العام أو الخاصة،

ثالثاً: تحديد تبعية مؤسسات التعليم العالي لأحد القطاعين العام أو الخاص

توضح هذه الفقرة مجموعة المعايير العلمية، التي تتم على أساسها عملية تحديد تبعية الجامعات لأحد القطاعين العام أو الخاص، ومدى صلاحية الدولة في احتكارها المطلق لقطاع التعليم العالي من خلال الجامعات الحكومية. الملفت للانتباه التباين الواضح في وجهات النظر حول أسس تبعية النشاطات الخدمية لأحد القطاعين، مما يستدعي تحديد المعايير التي تحكم هذه العملية، وعدم ترك فعاليات هذا القطاع عرضة للمتغيرات السياسية والاقتصادية، التي تترك أثرها على اختيار نظام التعليم العالي.

يحاول الباحث هنا الاستفادة من الدراسة التي قدمها العالم الأمريكي Stiglitz حول تبعية النشاطات الاقتصادية لأحد القطاعين، وتطبيق معطياتها على سوق التعليم العالي الأردني. هذه الدراسة [8] متمثلة ببعدين أفقي وعمودي، يحددان تبعية نشاط المؤسسة وفق التكاليف المفترضة المتمثلة بالكلفة الحدية، وحجم الطلب المتمثل بدرجة الاستبعاد، إذ يعتبر ارتفاعهما مؤشرا على اقتراب الأنشطة الاقتصادية من القطاع الخاص والعكس صحيح، كما هو موضح بالشكل الآتي:

الشكل رقم (3)

نموذج تحديد تبعية النشاطات الاقتصادية لأحد القطاعين العام والخاص

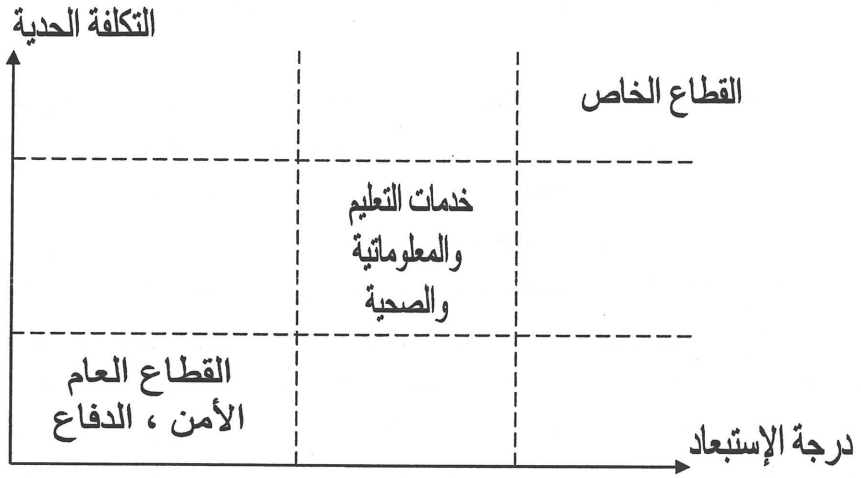

Souce: Stiglitz, J.E, & Musgrave, R.A

المتغير الأول: المتمثل بدرجة الاستبعاد، إذ تتباين درجة استبعاد المواطن من الخدمات الأساسية، كالأمن والتعليم المدرسي، وتقدر بالضئيلة مع استحالة حرمان أي فرد من هذه الخدمات، مقارنة بخدمات التعليم العالي والخدمات الصحية، التي تشتمل على ميزات كلا القطاعين، إذ أن دراسة الطب وعمليات التجميل، تبقى مقتصرة على فئات محددة، أما معالجة الحالات الطارئة فهي مضمونة، وكذلك ضمان عرض بعض المواد العلمية كالتاريخ أو علم الاجتماع من خلال الجامعات الحكومية، لأهميتها ولقلة الطلب عليها. نستنتج من ذلك أنه كلما كانت درجة الاستبعاد أقل كانت النشاطات الاقتصادية أقرب للقطاع العام والعكس صحيح.

المتغير الثاني، المتمثل بالكلفة الحدية يشير إلى أن كل مواطن جديد يمكن أن يكون مشمولا بالخدمات الأمنية، لأنه يستحوذ فقط على الحد الأدنى من الكلفة الإضافية، مقارنة بكلية الطب التي تضطر إلى تجهيز مختبر كامل لطالب طب إضافي، لهذا تتعاظم الكلفة الحدية لخدمات التعليم العالي التخصصية، وتنتفي تدريجيا في الخدمات الأمنية والتعليم الأساسي والكليات الإنسانية. بالاستناد إلى معايير الكلفة نستنتج أيضا أن خدمات التعليم العالي تتسم بميزات القطاعين العام والخاص.

توضح هذه الدراسة أن المتحكم النهائي في تحديد تبعية الأنشطة الاقتصادية لأحد القطاعين هي آلية السوق، التي تجسد أهداف المنتجين بالوصول إلى اكبر قدر من الأرباح (معيار التكلفة)، ورغبات المستهلكين في تحقيق أكبر قدر من المنفعة (معيار حجم الطلب المؤثر بدرجة الاستبعاد). هذه الدراسة توضح أيضا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر ضروريا لتأمين المواطن بالخدمات الأساسية والحيوية، فقط في حالة انتفاء الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص. استنادا لذلك يرى الباحث ضرورة إخضاع خدمات التعليم العالي جزئيا لآلية العرض والطلب، لاشتمال خدماته على مزايا القطاعين العام والخاص، إذ أن الوقائع من سوق التعليم العالي الأردني تشير إلى أن كثيرا من التخصصات التي تتمتع بطلب متزايد، يتم عرضها من خلال الجامعات الخاصة، أو من خلال التعليم الموازي في الجامعات الحكومية.

بناء على ذلك يمكن لنا إعادة صياغة الشكل السابق في ضوء البيانات المتوافرة من سوق التعليم العالي الأردني، على النحو الآتي[9]

الشكل البياني رقم (4)

نموذج تحديد تبعية الخدمات الجامعية الأردنية لأحد القطاعين الخاص أو العام

في هذا السياق تتضح أهمية تطوير استراتيجية التعليم العالي الأردني للفترات القادمة، من ناحية توزيع النشاطات الجامعية على القطاعين العام والخاص، و تنسيق عمليات تسويق هذه الإنجازات محليا وإقليميا. هذا التوجه يتطلب درجة من المساواة في صياغة معايير الأداء والإشراف على الجامعات الخاصة والحكومية، التي تتمثل في الجوانب الآتية:

1. حجم المساعدات المالية والقروض البنكية الميسرة التي تتمتع بها الجامعات الحكومية مقارنة بالخاصة، فضلا عن مزايا التمويل المباشر للجامعات الحكومية من أموال القطاع العام.
2. مجموعة الإعفاءات الجمركية والضريبية التي تتميز بها الجامعات الحكومية على بالخاصة.
3. حجم الاستفادة من التبادلات الثقافية والمنح الدراسية من قبل المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية، وفرص التعاون الأكاديمي بين الجامعات الأجنبية والحكومية.

استبعاد الجامعات الخاصة من استقبال طلبة البعثات الدراسية الحكومية، التي تمثل أحد أشكال التمويل غير المباشر.

رابعاً: الدور التكميلي للجامعات الخاصة في سوق التعليم العالي الأردني

بالاستناد إلى نتائج الفقرة السابقة، التي تؤكد إمكانية تبعية الجامعة للقطاع الخاص، وتفنيد احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي، توضح هذه الفقرة أول الأدوار الرئيسية، التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها من خلال الجامعات الخاصة إلى جانب الجامعات الحكومية، وهو الدور المتمثل بالنشاطات الأكاديمية والاقتصادية وخدمات المجتمع المحلي، وفق الأهداف الاستراتيجية العليا لوزارة التعليم العالي، ويتمثل هذا الدور في الجوانب الآتية:

1. توسيع قاعدة استثمار الموارد البشرية من خلال توظيف رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية في إنشاء الجامعات الخاصة، واستنفاذ كامل القدرات العلمية والطاقات الفكرية وتوظيفها في عملية الإنتاج الأكاديمي، إضافة إلى إنعاش مجالات اقتصادية عديدة كالإنشاءات ودور الطباعة والنشر ومؤسسات النقل وغيرها.
2. تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي محليا، واستقطاب المزيد من الطلبة العرب وغيرهم بفعل النشاطات التسويقية التي تمارسها الجامعات الخاصة عبر قنوات الاتصال الخاصة بها. إن التوجه السوقي للجامعات الخاصة تطور في الفترة الأخيرة إلى ما يعرف بصناعة خدمات التعليم العالي وتصدير التعليم العالي، الذي بدأ يدر دخلا متزايدا يضاهي عمليات التصدير السلعية المختلفة عبر صور مختلفة، كإيفاد المدرسين الجامعيين للخارج، ونشر المؤلفات العلمية في الجامعات العربية، وتنشيط المؤتمرات العلمية، إضافة إلى المزايا الاقتصادية والسياحية المترتبة على تواجد الطلبة غير الأردنيين وأفراد عائلاتهم على الأرض الأردنية.

الجدول البياني التالي رقم (1) يبين حجم مشاركة القطاع الخاص في عرض خدمات التعليم العالي الأردني، إذ أن نسبة الطلبة في الجامعات الخاصة يعادل 30٪ من مجموع الطلبة في الجامعات الأردنية كاملة، ونسبة العاملين الأكاديميين تقارب أيضا 33٪ من مجموع الأساتذة والمدرسين. من جهة أخرى فإن البيانات المتوفرة تفيد بأن الجامعات الخاصة لا تقل أهمية عن الجامعات الحكومية في استقطاب الطلبة العرب، إذ تبين بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن الجامعات الخاصة تتقدم على

الحكومية في استقطاب الطلبة غير الأردنيين بنسبة 52٪ من مجموع الطلبة غير الأردنيين.

جدول رقم (1)

مشاركة الجامعات الخاصة في سوق التعليم العالي الأردني (عدد الطلبة الأردنيين وغير الأردنيين وأعضاء هيئة التدريس)

ملاحظه : الأعداد تقريبية

المرجع: التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة للأعوام 1990– 2005

3. تقديم الخدمات العلمية والثقافية للمجتمع المحلي وبرامج التدريب والتوعية عبر مراكز التعليم المستمر، فضلا عن المشاركة في مشاريع التنمية المختلفة، التي تترك أثرها على إنعاش المنطقة أو المحافظة التي تتبع إليها الجامعة، اقتصاديا واجتماعيا.
4. تقديم فرص بديلة للطلبة الأردنيين عن الدراسة في الخارج، وخاصة لغير القادرين على تحصيل الدرجات العلمية المطلوبة في امتحان الثانوية العامة. إن أهمية الفرص البديلة للدراسة تكمن في دعم العملة الأردنية وتوفير التكاليف الدراسية المرتفعة، التي أرهقت العائلات الأردنية لفترات طويلة، فضلا عن تجنيب الأجيال مخاطر التواجد في بيئات ثقافية لا يستطيع غالب المغتربين مواجهتها والتغلب عليها.

الشكل البياني رقم (5) والشكل البياني رقم (6) يقدمان عرضا بيانيا يوضحا تراجع أعداد الطلبة الأردنيين في الخارج بشكل متزامن ومتوازي مع افتتاح مزيدا من الجامعات الحكومية، وبالتوازي مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم العالي الأردني منذ عام 1990، وكما هو موضح بالشكلين المترابطين الآتيين10:

الشكل البياني رقم (5)

التزايد المتصاعد لعدد الجامعات الخاصة مقارنة بالحكومية منذ عام 1960– 2000

وفق البيانات المتوفرة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للأعوام 1989– 2000، بحث في خدمات التعليم العالي الأردني عام 2002، جامعة كوبلنز - ألمانيا، Agbach & Khader.

الشكل البياني رقم (6)

تراجع أعداد الطلبة الأردنيين (بالآلاف) في الخارج

مقارنة مع أعداد الطلبة الأردنيين المتزايد بشكل عام،خاصة منذ عام 1990

وفق البيانات المتوفرة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للأعوام 1989– 2000، بحث في خدمات التعليم العالي الأردني عام 2002، جامعة كوبلنز - ألمانيا، Agbach & Khader.

الشكل البياني رقم (6)

تراجع أعداد الطلبة الأردنيين(بالآلاف) في الخارج

مقارنة مع أعداد الطلبة الأردنيين المتزايد بشكل عام،خاصة منذ عام 1990

..... : الخط المتقطع يمثل عدد الطلبة الأردنيين بشكل عام (نفس المرجع).

..... : الخط المتصل يمثل عدد الطلبة الأردنيين في الخارج

ملاحظة: الشكلان البيانيان رقم (5) ورقم (6) مترابطان من حيث الأعوام المتمثلة بالبعد الأفقي لكل شكل بياني.

خامساً: الدور التنافسي للجامعات الخاصة

الدور الثاني للجامعات الخاصة، الذي لا يقل أهمية عن الدور الأول، يكمن في عملية تفعيل العملية التنافسية أولا بين الجامعات الخاصة والحكومية، وبين الجامعات الخاصة نفسها. إن العملية التنافسية بين الجامعات بشكل عام تستند إلى عاملي أداء أساسيين، هما الأداء الأكاديمي (الكفاءة العلمية) ومهارة الأداء الإداري (الكفاءة الإدارية)، و يشكلان معا الكفاءة الإنتاجية للحصول على أفضل المخرجات العلمية في سوق التعليم العالي وفق هذا النموذج البسيط رقم (2):

تعمل الاقتصاديات الحديثة على إنشاء المؤسسات التي تحقق أعلى كفاءة إنتاجية، بغض النظر عن كونها خاصة أم عامة، خاصة أن عملية تحديد الكفاءة الإنتاجية للجامعات الحكومية، لا يمكن أن تتم إلا من خلال إنشاء الجامعات الخاصة كمنافس حقيقي لهذه الجامعات، لتشكيل وجه مقارنة ومؤشر جودة (Bench Marking) يساعد على قياس أداء الجامعات الحكومية من جهة، ومقارنة أداء الجامعات الخاصة مع بعضها البعض من جهة أخرى.

إن عدم وضوح مستوى جودة خدمات الجامعات الحكومية يعود لكونها مؤسسات العامة، وكذلك لمزايا المؤسسات الخدماتية، وطبيعة مخرجاتها المتميزة باللاملموسية وعدم قابلية التخزين أو النقل، لذلك لا بد من وصف دقيق لطبيعة مدخلات ومخرجات العملية الأكاديمية، لتسهيل عملية تحديد الكلفة الحقيقية، وسعر توازن الخدمة الجامعية، الذي يشكل مؤشر المقارنة الحقيقي للأداء الجامعي، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجامعات الخاصة التي تخضع لآلية العرض والطلب.

النموذج الآتي رقم (3) يوضح مجموعة مدخلات العملية الإنتاجية للخدمات الجامعية، ثم عناصر العملية التعليمية ومخرجاتها (11):

النموذج رقم (3)

مجموعة مدخلات العملية الإنتاجية للمؤسسة الجامعية وعناصر العملية الإنتاجية ومخرجاتها من وجهة نظر إنتاجية

تصميم الباحث

1. رفع الكفاءة الإنتاجية للأداء الجامعي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (المدخلات Inputs)

إن مدخلات الجامعة كمؤسسة خدماتية تختلف كليا عن نظيرتها السلعية، إذ يعتبر كل من مقدم الخدمة ومستقبلها أطرافا في العملية الإنتاجية، وفي نفس الوقت هما من مدخلاتها، التي تتكون من العناصر الآتية[9]:

1-1 الأستاذ المدرس والطالب المستفيد: يعتبر الأستاذ مصدر المعلومة والمقدم لها والوصي على تطويرها، ولا يمكن الفصل بين المعلومة ومقدمها من جهة، وبين مقدم المعلومة ومستقبلها أثناء العملية التعليمية لإتمام عملية الإنتاج الأكاديمي، وهذا ما يعرف بعملية التفاعل بين الطالب والمدرس، التي تتميز بها الخدمة الجامعية بشكل خاص.أما ألمعلومة المستقاة من دون معلم فهي بتراء يمكن إساءة فهمها، إذ أن العملية التعليمية لا تعني تحصيل المعلومة فحسب، بل هي عملية تبادلية تكاملية، تمكّن الطالب من مشاركة المدرس في صياغة المادة العلمية، ولا تتوقف نتائجها

على أداء المدرس فحسب، بل أيضا على درجة تجاوب الطالب - كأحد المدخلات - مع المحاضرة، وكيفية تعامله مع بقية الطلبة، ومدى احترامه لمواعيد المحاضرات، وردود فعله تجاه القضايا والأحداث. فالعملية التعليمية هي خدمة تفاعلية أساسها المدرس، أما الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في التدريس فهي وسيلة لتوصيل المعلومة لا لتدريسها.

1-2 توفير ألبيئة العلمية كواجب أكاديمي وإداري: تعتبر البيئة العلمية من أهم المدخلات الأساسية غير الملموسة للعملية التعليمية، حيث يشترط توافر الأجواء المتميزة بالهدوء والاحترام المتبادل، والشعور المشترك بوحدة الهدف المتمثل في صياغة المادة العلمية والرغبة بتطوير المعلومة. في هذا السياق تبرز أهمية الإداريين إلى جانب الأكاديميين في إنجاح العملية الأكاديمية، إذ للعلاقات العامة وعمادة شؤون الطلبة وإدارة التسجيل دور كبير في تعميق الأجواء العلمية، والإيحاء لكل فرد مشارك أن الجامعة مكان لطلب العلم، وفقط لطلب العلم، كشرط أساسي لضمان النتائج المرجوة. بهذا المنظور تشكل البيئة العلمية ما يعرف بالبيئة الثقافية لهذه المنظمة، وتعمل على صياغة ثقافتها التنظيمية الخاصة بها، والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات السلعية والخدماتية.

1-3 الاستقلال الإداري: استنادا لرأي علماء الاقتصاد باعتبار الإدارة العنصر الخامس من عناصر الإنتاج، فإن الاستقلال الإداري هو أحد أهم مدخلات المؤسسة الجامعية، ويتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات بعيدا عن أي تدخل خارجي - عاما من قبل الدولة - أو خاصا - من طرف المالكين والمساهمين - في صياغة الوظائف الإدارية والهيكل التنظيمي للجامعة، إذ من المفترض أن يشكل مجلس العمداء المرجعية الرئيسية لأعمال هذه المنظمة في ضوء القوانين المتعارف عليها، ووفق رؤية أكاديمية بعيدة عن أي تأثيرات بيئية داخلية أو خارجية.

4-1 الوسائل العلمية المشتملة على الأجهزة والمعدات والكتب والمراجع: تعتبر الوسائل العلمية من المدخلات المادية المساعدة، إذ ترتبط كفاءة الإنتاج الإداري والأكاديمي ارتباطا طرديا بنوعية هذه المدخلات، لذلك تدخل ضمن المعايير الدولية في الحكم على الأداء الجامعي.

1- 5 الموارد المالية: وفقا للتأثيرات الإيجابية للعملية الأكاديمية على المجتمع المحلي (Positive External Effects)، فإنه من المفترض أن لا تقتصر عملية التمويل الجامعي على الدعم الحكومي والرسوم الطلابية، بل يجب أن يساهم فيها كل المستفيدين من مخرجات العملية التعليمية. استنادا لذلك يجب أن تمول الجامعات بشكل مباشر من أموال القطاع العام، وغير مباشر من خلال الإعفاءات والتسهيلات الجمركية والضريبية، وضرورة مشاركة المؤسسات الخاصة بالمنح الدراسية للطلبة، وتشجيع المنح المالية المحلية والخارجية لهذه الجامعات.

2. رفع جودة مخرجات التعليم العالي الأردني (Outputs) في ضوء امتحان الكفاءة الجامعية كأحد معايير ضبط جودة الأداء الأكاديمي

إن الهدف الأسمى للإدارة الجامعية يكمن في تحصيل أفضل المخرجات العلمية ويتمثل ذلك بمجموعة من الإنجازات التي تنتج عن العملية الأكاديمية، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف، هي:

2-1 المخرجات غير الملموسة: إن اللاملموسية هي الصفة الغالبة على عمل المؤسسات الخدماتية، وخاصة التعليمية منها، إذ من الصعب تحديد طبيعة مخرجاتها المشتملة على مجموعة المعارف الإنسانية والقيم الأكاديمية السائدة بين أفراد المجتمع، إضافة للمخزون المتراكم من نتائج الأبحاث العلمية والاستشارات القانونية والإدارية، ومجموعة المهارات الفنية والتقنية في التعامل مع العمليات الإنتاجية المختلفة. إضافة لذلك تمثل الانعكاسات الإيجابية المعنوية للمؤسسة الجامعية على البيئة المحيطة أحد أهم المخرجات الجامعية غير الملموسة، ذلك من خلال الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لما تحمله من درجة مصداقية على نتيجة كل عمل تشارك به الجامعة.

2-2 المخرجات الملموسة: الصورة الثانية للمخرجات الجامعية تتمثل بمجموعة النشاطات العلمية والأكاديمية التي تميز هذه الجامعة عن غيرها كأعداد الطلبة الخريجين، ونسبة الطلبة المبدعين، ومجموعة المؤلفات العلمية، والمشاريع البحثية الموسومة باكتشافات واختراعات جديدة، وكذلك السمعة الأكاديمية لبعض أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشكلون العامل

2-3 المخرجات الملموسة: الصورة الثانية للمخرجات الجامعية تتمثل بمجموعة النشاطات العلمية والأكاديمية التي تميز هذه الجامعة عن غيرها كأعداد الطلبة الخريجين، ونسبة الطلبة المبدعين، ومجموعة المؤلفات العلمية، والمشاريع البحثية الموسومة باكتشافات واختراعات جديدة، وكذلك السمعة الأكاديمية لبعض أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشكلون العامل الحاسم لنوعية المخرجات العلمية، إذ يعتبر الأستاذ المرموق علامة تجارية تستقطب الطلبة وتساعد في تسويق خدمات الجامعة المعنية.

البيانات الأولية تشير إلى انتفاء الفرق بين الجامعات الأردنية الخاصة والحكومية من حيث كفاءة الطلبة الخريجين، والسمعة الأكاديمية للمدرسين، وفقا لبلد التخرج أو التميز الأكاديمي أو المشاركة في الأبحاث العلمية، فعلى سبيل المثال ووفقا لبيانات وزير التعليم العالي الأردني لعام 2006 فقد أحرزت الجامعات الخاصة تقدما واضحا على مثيلتها الحكومية في العديد من التخصصات، رغم أولوية الجامعات الحكومية في استقطاب الطلبة ذوي المعدلات الثانوية المرتفعة، إذ تفيد النتائج أن جامعتي فيلادلفيا والزيتونة كانتا من ضمن المجموعة الأولى في تخصص الصيدلة، بينما جاءت جامعة العلوم والتكنولوجيا الحكومية في المرتبة الثانية، كذلك أحرزت جامعة الزيتونة الخاصة المرتبة الأولى في تخصص التسويق، بينما تراجعت الجامعات الحكومية مثل الأردنية ومؤتة إلى المرتبة الثانية، واليرموك في المرتبة الثالثة (12).

3.2 الطالب حامل المعلومة: يعتبر الطالب من منظور إداري أحد المدخلات، وأحد المشاركين في عملية الإنتاج الأكاديمي، وحامل للمخرجات الجامعية المتمثلة في المعلومة التي اكتسبها من الجامعة. الطالب الخريج يعتبر ممثلا معنويا ورمزا ماديا لجودة الأداء الأكاديمي للجامعة التي يحمل شهادتها، لذلك تدقق إدارة الجامعة الحريصة على كفاءتها الإنتاجية في عملية اختيار الطالب الذي يستحق حمل درجتها العلمية.

3. **تعظيم كفاءة العملية الإنتاجية للمؤسسة الجامعية:** تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها نسبة تغير المخرجات إلى المدخلات، وتعتبر مؤشرا على مستوى أداء الجامعة الأكاديمي والإداري. إن من أكبر الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن ألأداء الأكاديمي لعملية الإنتاج الجامعي مقتصرة فقط على أداء الهيئة التدريسية دون الكادر الإداري. استنادا لأهمية البيئة الثقافية الجامعية، فإن السلوك الإداري للموظفين يجب أن يكون من وحي الأساليب التدريسية، لذلك لا تقتصر جودة المخرجات العلمية للجامعة على الأداء الأكاديمي فقط، بل تعتمد أيضا على أداء الكادر الإداري المتمثل بجميع أقسام الجامعة والذي يعمل على تهيئة المتطلبات الأساسية للعملية التعليمية. من أهم التوصيات التي يمكن تفعيلها لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية للخدمات الجامعية بشكل عام فهي:

1. الحرص على استقطاب الكفاءات العلمية والإدارية التي تحترم قدسية العلم والعمل الأكاديمي، وجعله من أهم معايير التوظيف والتعيين.
2. المشاركة بامتحان الكفاءة الجامعية بالشكل الذي لا يكون فيه الطالب هو المستهدف، بل الجامعة، بهدف تفعيل آلية المقارنة بين الجامعات.
3. تقييم كفاءة العملية الإنتاجية من خلال مقارنة حجم الإيرادات بتكاليف الإنتاج لجميع الجامعات، ومقارنة متوسط الكلفة لكل طالب جامعي بشكل عام، ولكل قسم بشكل خاص.
4. تعميق مفاهيم السلوك التنظيمي من خلال تكريس الأجواء الأكاديمية، كصورة لثقافة الجامعة التنظيمية، ومنع المظاهر المنافية للعملية الأكاديمية، كالمهرجانات الغنائية، التي تحرف وجهة الطالب عن مساره الأكاديمي.
5. محاولة إعفاء المدرسين من التفصيلات الإدارية التي يمكن أن تعيق عملهم الأكاديمي بإسناد بعض المهام لموظفين إداريين بإشراف مباشر من المعنيين الأكاديميين، كما هو معمول به في معظم الجامعات الغربية.
6. تفعيل "السيمينارات" العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية، وتشجيع البحث العلمي المستقل والمستند للقدرات الشخصية للمدرسين، بعيدا عن الأساليب التقليدية. إن البحث العلمي المبدع هو الذي يقدم معلومة جديدة، أو يعمل على تطوير معلومة معروفة مهما بدا بسيطا أو مختصرا.
7. احترام العادات والتقاليد العربية والإسلامية في جميع المراحل لتجنب أي صراع تنظيمي مع البيئة الخارجية والمتمثلة في المجتمع المحلي.
8. تفعيل عملية التعليم الذاتي للطلبة من خلال ديوان خاص لكل كلية، يعمل على تقديم التمارين والاستشارات العلمية للطلبة الجدد، وتفعيل صندوق الاقتراحات، ووسم أبنية الجامعة والجدران بصور مختلف العلماء.

سادساً: الدور السوقي في تحديد تكلفة وسعر المنتج العلمي

يعتبر الدور السوقي للجامعات الخاصة تتويجا لفكرة وجودها، ولكنه ما زال غير مدرك لكثير من الأوساط العلمية والاقتصادية، رغم أهميته في تغيير معادلة سوق التعليم العالي الأردني على المدى البعيد. إن أهمية الدور السوقي للجامعات الخاصة تكمن ضمن الآثار الإيجابية المترتبة على وجود هذا النوع من الجامعات، التي من شأنها تقديم معايير كفاءة إنتاجية جديدة لا يمكن توافرها بغياب الآلية السوقية في التعاطي مع هذا القطاع الخدماتي.

لقد ازداد وضوح الدور السوقي أخيرا للجامعات الخاصة، مع اضطرار الحكومة الأردنية إلى تكريس سياسة التمويل الذاتي للجامعات الحكومية على المدى البعيد. يمكن توضيح الدور السوقي من خلال معايير الأداء الإنتاجي للجامعات الخاصة بحكم ارتباطها بدراسات الجدوى الاقتصادية المرتكزة إلى آلية العرض والطلب، والمحتكمة إلى حسابات الربح والخسارة، وفق المعادلة الإنتاجية الآتية:

$$\text{Max } [R - Co] = \text{Profit} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$P = (O_1.P_1 + \ldots\ldots + O_n.P_n) - (I_1.Co_1 + \ldots\ldots I_n.Co_n) \ldots\ldots(7)$$

تمثل المعادلة رقم (6) القاعدة الإنتاجية للجامعة الخاصة، التي تسعى إلى رقابة أدائها الإنتاجي، إذ تمثل R الإيرادات الكلية، وCo التكلفة الكلية، وتشير P إلى صافي أرباح العملية الإنتاجية، والمعادلة (7) تشير بالتفصيل إلى إيراد كل منتج (O)، وتكلفة كل مدخل (I). الجامعة الخاصة تحاول تعظيم الفارق بين الإيرادات والتكاليف، لتجنب أي خسارة ممكنة، وبناء على ذلك تحدد سعر الساعة الدراسية لكل تخصص. هذه الرقابة الذاتية لا يمكن تطبيقها في الجامعات الحكومية، لأنها لا تعمل وفق الآلية السوقية.

نستنتج أن الجامعات الخاصة تقوم بدور سوقي في محاولة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، لمحاولة الحصول على أكبر قدر من الأرباح. هذه الآلية السوقية تشكل مؤشر أداء للجامعات الحكومية الأردنية، إذ لا تستطيع جامعة حكومية عرض تخصص بسعر أعلى من سعر تقدمه الجامعة الخاصة، أو أن تقوم جامعة حكومية بمشروع بناء بتكلفة أعلى بكثير للمتر المربع مقارنة بمشروع مماثل لجامعة خاصة ولنفس الفترة الزمنية.

هذه المعايير السوقية يمكن اعتبارها معيار رقابي ذاتي للجامعات الخاصة، وأداة رقابة حكومية للحكم على الأداء الأكاديمي للجامعات الحكومية، من خلال الأفكار الآتية:

1. تقدم الجامعات الخاصة معايير سوقية لمقارنة تكلفة الإنشاءات والتعمير التي يتحملها القطاع العام مع مثيلتها في الجامعات الخاصة.
2. تقدم الجامعات الخاصة معايير سوقية لمقارنة تكلفة الساعات الدراسية التي يتحملها القطاع العام لمختلف الأقسام مع التكلفة الحقيقية في الجامعات الخاصة.
3. تستطيع الجامعات الخاصة تقدير الرواتب والأجور الحقيقية، التي يمكن تقديمها للمدرسين والعاملين في مختلف الأقسام، وفق آلية العرض والطلب، إذ من الممكن أن تعرض جامعة خاصة أجورا تفوق مثيلتها الحكومية.
4. تساعد الجامعات الخاصة في التعرف على مجموعة المزايا المعروضة على المدرسين مثل سهولة الانتقال والتأمين الصحي، والأمن الوظيفي، والحرية الشخصية، والمسمى الوظيفي، وشروط الترقية.
5. تعمل الجامعات الخاصة كمؤشر سريع لمعرفة التخصصات المستجدة والمطلوبة في الأسواق المحلية والإقليمية، بسبب مجموعة عوامل تؤهلها تحديد ذلك من خلال التشابك الوثيق بينها وبين المؤسسات الخاصة، مقارنة بمثيلتها الحكومية.
6. تستطيع الجامعات الخاصة ومن خلال قنوات الاتصال الخاصة بها تجاوز العقبات السياسية والارتباطات الحكومية في اكتشاف أسواق إقليمية جديدة لفتح فروع جامعية لها، أو استقطاب رؤوس أموال أجنبية جديدة.
7. تفيد التوقعات المستقبلية بأن الجامعات الخاصة بحكم استنادها لآلية العرض والطلب، ستشكل مؤشرا واضحا على سعر الساعة الدراسية، المعتمد أساسا على حجم الطلب لكل اختصاص.

النتائج والتوصيات

1. أثبتت التجربة الأردنية أهمية استثمار الموارد البشرية، كإستراتيجية وطنية تعوض نقص الموارد الطبيعية، من خلال ربط التعليم العالي بسوق العمل، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار والمشاركة في تطوير خدمات التعليم العالي، وتسويق خدماته محليا وإقليميا.
2. لقد أوضحت مجموعة المعايير العلمية، أن خدمات التعليم العالي تتسم بميزات القطاعين العام والخاص، استنادا لذلك يمكن للجامعات الخاصة أن تقوم:

   أولا: بدور تكميلي في تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي

   ثانيا: بدور تنافسي مع الجامعات الحكومية على الأداء الأكاديمي،

   ثالثا: بدور سوقي بتحديد كلفة الإنتاج وسعر خدمة التعليم الجامعي،.
3. إن خضوع الجامعات لنفس شروط (عملية الإنتاج الأكاديمي) يوضح ضرورة المساواة بين الجامعات الحكومية والخاصة، من حيث شروط الأداء ومعايير الرقابة الحكومية على نوعية المخرجات العلمية.
4. تتميز العملية الأكاديمية بأنها هي الجهة الوحيدة القادرة على "إنتاج المعلومة"، وهذا يتطلب تحديد أدق لمدخلات ومخرجات عملية الإنتاج الأكاديمي، إذ أن الجامعة الناجحة هي التي تعمل بكفاءة إنتاجية وإدارية أعلى بغض النظر عن كونها عامة أو خاصة.
5. لضمان نجاح استراتيجية التعليم العالي الأردني على المدى البعيد، يرى الباحث ضرورة دمج الجامعات الأردنية ضمن بوتقة (جامعات وطنية)، تخضع فيها الجامعات الخاصة والحكومية لنفس معايير الأداء والرقابة. هذا التوجه لا يلغي دور الدولة في تكريس السياسة التعليمية الحالية بأولوية دعم المناطق النائية، وضمان حقوق الفئات السكانية محدودة الدخل، إذ يمكن تنفيذ ذلك من خلال سياسات تمويل مباشرة وغير مباشرة للجهات المعنية.
6. لتعظيم كفاءة الأداء الجامعي يرى الباحث ضرورة تطبيق مفهوم (الإدارة الأكاديمية) الذي يميز قدسية عمل المؤسسة العلمية عن سواها من النشاطات الاقتصادية، من خلال تكريس (فصل الإدارة عن الملكية) سواء كانت ملكية المساهمين أو ملكية الدولة.

الهوامش

ملاحظه: جميع الأشكال والنماذج الواردة في البحث من تصميم الباحث باستثناء ما ورد من بيانات توثيق للمصادر العلمية في الهوامش التالية:

1. يعتبر توفلر أحد أهم العلماء الذي تنبأ بثورة المعلومات وأطلق عليها الموجة الثالثة. لمزيد من المعلومات : د. غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري. 2002 . ص:23- 25
2. Mayer, Harry: Bildungsoekonomie. Die Interdependenz von Bildungs- und Beschaeftigungssystem. Schaefer – poeschel Verlag,Stuttgart, 1994
3. Albach, horst und Abdel-khader: Bildung Als serviceindustrie, Koblenz, Deutschland, 2002, Einleitung, dissertation,WHU, koblenz
4. Sollow, R.M.: Technical Change and the Aggregate production. Review of economics and Statitics, Vol. 39, 1957, p. 312 – 320
5. Rhode & Abdel-khader Human Ressources Development Strategien als Teil der Wachstumspolitik in Singapur, dipl.arbeit. Uni-Bonn,1996

6. & 7. المعادلة والشكل البياني وفقا للمعطيات الواردة في الدراسة من تصميم الباحث.
8. Stiglitz, joseph: aus dem Englischen uebersetzt, Volkswirtschaftslehre, Kleber, michael, 2.Auflage, Muenchen, 1999
9. وفقا للبيانات الواردة في رقم 8 من الحواشي، تم تصميم هذا الشكل من قبل الباحث.
10. & 11. النموذج الوارد والأشكال البيانية من تصميم الباحث.
12. نتائج امتحان الكفاءة الجامعية الأردنية لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الأردني، جريدة العرب اليوم الأردنية، الجمعة 19.5.2006

المراجع العربية

الدوري، زكريا، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوري، عمان، 2005

فرحان & حسني علي: مشاكل التعليم العالي الأردني، مؤتمر التعليم العالي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 1998

القاضي، محمد: المشاكل الاقتصادية للتعليم العالي الأردني،مؤتمر للتعليم العالي في العالم العربي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 1998

المعاني أيمن: المؤسسات العامة، الأردن، 2004

النبهاني، موسى: تطور التعليم العالي الأردني، مركز تطوير الموارد البشرية، عمان 1995

الضمور هاني: تسويق الخدمات، دار وائل، عمان 2005

عبيدات، محمد إبراهيم: مبادئ التسويق، دار وائل،عمان، 2006

ياسين غالب: الإدارة الدولية، دار اليازوري، عمان، 2002

المجلات العربية

التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية للأعوام حتى عام 2007

إصدارات وزارة التعليم العالي ألأردني، للأعوام المختلفة

Albach, horst und Abdel-khader: Bildung Als serviceindustrie,
Koblenz, Deutschland, 2002, Einleitung, dissertation,WHU, koblenz
AUGE, Jean-Christophe: Bildung und Globalisierung, in: Inamo.
Berichte & Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und
Mittleren Ostens, Zeitschrift Nr. 16, J. 4, Berlin (1998), S. 14-17.
BALL, Helmut: Mehr Markt im Bildungswesen? Eine, Europaeische Hochschulschriften, Reihe V. Volks- und Betriebswirtschaft, Bd./Vol.618, Frankfurt am Main (1985).
BECKERHOFF, Dirk: Wirtschaftswachstum durch Ausbildung und Forschung. Dissertation, Universitaet Bonn (1968).
BOWMAN, M. J.: Human Capital. Concepts and Measures. In: S.J. Mushkin (Hrsg): Economics of Higher Education. Washington (1962), S.69-76.
Rhode, Abdel-khader Human Ressources Development
Strategien als Teil der Wachstumspolitik in Singapur, dipl.arbeit. Uni-Bonn,1996

LAST, Baerbel: Zu Entwicklungstendenzen im Hochschulwesen Jordaniens. Zentralinstitut fuer Hochschulbildung, Berlin (1988)
LITH, van Ulrich: Markt, persoenliche Freiheit und die Ordnung des
Bildungswesens, Walter Eucken Institut, Tuebingen (1983).
Mayer,Harry: Bildungsoekonomie. Die Interdependenz von Bildungs-
und Beschaeftigungssystem. Schaefer – poeschel Verlag,Stuttgart1994
MILES, Matthew B: Innovation in Education. 2. Auflage,
New York (1967).
MUSGRAVE, R.A.; MUSGRAVE, P.B. und KULLMER, L.: Die
oeffentlichen Finanzen in Theore und Praxis, Band 1Tuebingen,1975
SOLOW, R.M.: Technical Change and the Aggregate Production
Function. In: Review of Economics and Statistics, Vol.39, (1957),
S.312-320.
STIGLITZ, Joseph E.: Volkswirtschaftslehre. Aus dem Englischen
uebersetzt von Kleber, Michaela I. Herausgegeben von Kruschwitz,
Lutz, 2. Auflage, Muenchen (1999).
Toffler Alvin, Future shock, New York, Bantam, 1970